

كلمة النقيب الاستاذ ايلي عبود

لقاء الموسع للمهن الحرة في نقابة المهندسين في 21 آب 2015

صاحب الدعوة نقيب المهندسين الاستاذ خالد شحاده

سعادة نقباء المهن الحرة الأعضاء

الزملاء الاعزاء

" فنقابة أو مجلس نقابة من دون نقيب يشرف على مصالحها وشؤونها كالسفينة التائهة من دون ربان والخطر كل الخطر على جمهورية من دون رئيسها وحامي دستورها".
السيدات والسادة،

إننا اليوم على يقين بوجود هذا الخطر الداهم على الجمهورية في ظل فراغ سدة الرئاسة الاولى وما نتج عنه من تعطيل لمجلس النواب والشلل لمجلس الوزراء، وعدم معالجة الامور والقضايا والملفات الملحة التي تهم الناس في معيشتهم وفي ظل القلق من التحديات الاقتصادية المؤشرات السلبية للمالية العامة حيث بلغت نسبة العجز 10% ونسبة الدين العام الى الناتج المحلي 134 % ووصول مستوى الدين العام لما يقارب 70 مليار دولار اميركي وفي ظل تباطؤ الاقتصاد وتراجع النمو وانسداد الافق السياسي والاقتصادي يبقى الامل بقدرة اللبنانيين ونخبهم بان يخرجوا من المحن اكثر

قدرة على العطاء والتجدد من أجل بناء دولة عصرية وعادلة، وما اجتماعنا اليوم الا خير دليل على تحمل مسؤوليتنا وانشالله الخروج باقتراحات وتشكيل قوة ضغط وتواصل مع السلطتين التنفيذية والتشريعية لما فيه من مصلحة للبلاد والعباد.

بإسمي وبإسم نقابة خبراء المحاسبة في لبنان أقيم ببعض الاقتراحات وهي كالتالي:

- اولوية انتخابات رئيس للبلاد وتفعيل عمل المؤسسات؛ أي السلطتين التنفيذية والتشريعية مما يساعد في استعادة ثقة المساهمين والمستثمرين
- اقرار مشاريع القوانين والاتفاقيات مع الجهات المالية والمؤسسات الدولية والتي تؤمن ما يقارب 1.4 مليار دولار لتمويل تطوير البنى التحتية
- اقرار قانون انتخابات عصري يؤمن التمثيل الصحيح لكافة شرائح المجتمع اللبناني مع الحفاظ الى مبادئ الانصهار الوطني والعيش الواحد
- اقرار الموازنة العامة للعام 2016 ضمن رؤية إنمائية من خلال زيادة الانفاق الاستثماري، والتي من شأنها تعزيز ضبط المالية العامة وإعطاء ثقة الرأي العام بالمالية العامة ضمن مبدأ المحاسبة والمساءلة
- ترشيد الانفاق والحد من هدر الاموال العامة وتقليص حجم الانفاق الجاري وزيادة الانفاق الاستثماري مع تنفيذ الاصلاحات الهيكلية الاوسع والبرامج الاجتماعية والذي من شأنه أن يدعم النمو الاقتصادي المستدام، مما يساعد في تخفيض الدين العام

- تعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وذلك من أجل تطوير وإنشاء مشاريع الخدمات العامة كالكهرباء وغيرها.....
- تفعيل عمل دور المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والذي يعتبر الوسيلة الفضلى لتعزيز الشراكة بين الدولة والهيئات الاقتصادية والنقابات المهنية ونخب المجتمع اللبناني.
- إنشاء وزارة /هيئة التخطيط والتصميم والبحوث العلمية والتي من شأنها وضع سياسات ورؤية واضحة في كافة المجالات (الصحة، البيئة، البنى التحتية، الضرائب، الخ) وذلك بناءً على دراسات علمية وتقنية وبالتعاون مع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

عشتم وعاش لبنان